الأنباء
الاربعاء 27 ابريل 2016

عسكر العنزي

سلطان اللغيصم

د. يوسف الزلزلة

عيسى الكندري وطلال الجلال

مكتب المجلس يجتمع غداً لمناقشة طلب إجازة دشتي
تكليف «الشباب والرياضة» بدراسة المخالفات المالية للهيئات الرياضية

الرئيس الغانم والشيخ خالد الجراح وعيسى الكندري

أنس الصالح

الشيخ خالد الجراح ود.عبدالله الطريجي

تتمة المنشور ص 47

مشكلة.

● عدنان عبدالصمد: اطلب من وزير الاعلام ان ميزانية هيئة الشباب لم تصل الى اللجنة. ونرى تشابكا بين هيئة الشباب والرياضة ووزارة الشباب اضافة الى جهات اخرى وبالتالي يؤدي ذلك الى زيادة اعتمادات الميزانيات.

● وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود: نمر بمرحلة دقيقة، الكويت منذ تأسيسها تهتم بالشباب وبعد التحرير صدر عام 95 قانون 43 بتأسيس هيئة الشباب والرياضة وخلال 22 سنة مشاكل الرياضة انعكست على الشباب، وكانت هناك جهود وعندما جاء صاحب السمو أبوالشباب قدم الوثيقة الوطنية للشباب وأشارت الى ان هناك مشكلة للشباب ووضعت ارضية صحيحة للتعامل مع الشباب من خلال خيارين تقليدي او نذهب في اتجاه تقديم المستوى المطلوب لرعاية الشباب، فاتخذ القرار بناء على المرسوم الصادر وقدر الظروف لعدم وجود خطط شبابية قادمة بان تعطى الوزارة اتجاهين في رعاية الشباب من خلال برامج الشباب ومن خلال التنمية الشبابية لرعاية الانتماء الوطني، وكان لا بد ان تقدم نجاحات سريعة من خلال فصل الشباب عن الرياضة وبدأنا تنفيذهما.

وكان ذلك محل إبهار للأمم المتحدة وجاء تكريم الأمير للشباب الموهوبين.

● صالح عاشور: معالي الوزير يقول سوف نقدم مشروعا ورؤية، كثرة الهيئات ليست دليلا على مصلحة الرياضة.

● عبدالله المعيوف: قانون 2012/26 معيب خاصة فيما يتعلق بالجمعيات العمومية واشترط لإقرار النظام الاساسي حضور ثلثي أعضاء الجمعية العمومية، وعندما عدلنا على القانون بـ 2015/25 حتى يتيح للجمعيات العمومية ان تعدل نظامها الاساسي حتى لا تقع في المحظور، اما فيما يتعلق بالصوت الواحد فكان من ضمن التعديلات الصوت الواحد ولكن تقدم 18 نائبا بطلب لإعادة الصوت الواحد الى اللجنة للدراسة وأقررناه وعرضناه على المجلس للتصويت وهو على جدول الأعمال.

هناك من يسعى لاستمرار الإيقاف، وهناك تدخل واضح، ورئيس إمارة الشارقة عيّن مجلس ادارة كاملا، إذن القضية قضية ناس يسعون للإيقاف. في لجنة الشباب نحن قدمنا اقتراحا بفصل هيئتي الشباب عن الرياضة، ولا يمكن ان تستطيع هيئة الشباب القيام بدورها.

علي الخميس: امس فوجئت بتصريح للشيخ مازن الجراح بأن النواب مناديب للناخبين، بل نحن نسير في معاملات الناخبين المظلومين ويجب ان يحاسب الشيخ مازن الجراح على هذا التصريح، ويقدم اعتذارا اليوم لأن هذه إهانة للنواب، والوزير الخالد مسؤول عن محاسبة من يتفوه على اعضاء مجلس الأمة بهذا الكلام، هذا تعد على اختصاصات السلطة التشريعية، لذلك نطلب اعتذارا رسميا ومحاسبة وإلا سيكون الوزير مسؤولا.

● وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد: أنا كمسؤول عن الداخلية نحن خدام للشعب، نرجو ان نخلي هذه الحساسية ووجودنا لخدمة الشعب ومن يقيم على هذه الأرض الطيبة مواطنين ومقيمين.

● علي الخميس: لا نقبل من اي كان ان يهين اعضاء مجلس الأمة، نحن لسنا مناديب بل ممثلون للأمة، الرجاء من الوزير ان تطلب من هذا الشخص ان يقدم اعتذارا اليوم للسلطة التشريعية.

واستؤنفت الجلسة تمام الساعة 1,30 ظهرا.

هل يوافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الشباب والرياضة حول التحقيق في التجاوزات؟

● الغانم: موافقة.

وهل يوافق المجلس على رسالة رئيس لجنة المرأة بدعوة المجلس الأعلى بشأن الأسرة؟

● الغانم: موافقة.

● الزلزلة: أتمنى تأجيل بند الأسئلة الى اللجنة المقبلة وتمديد الجلسة.

● الغانم: موافقة.

● الدويسان: تقرير التحقيقات الذي أعادته الحكومة نريد إدراجه على جدول الأعمال.

● الغانم: يحتاج أغلبية غير عادية.

● العمر: نعم يجب عودته للجنة حتى يتم تقديمه لأغلبية عادية في دور الانعقاد المقبل.

وانتقل المجلس الى بند الإحالات.

ومن ثم وافق المجلس على الإحالات وتثبتها بالمضبطة، ثم انتقل المجلس الى مشروع تعرفة الكهرباء.

● روضان الروضان: فيما يخص اقتراح التحقيقات وكوني أحد مقدمي المقترح نطلب سحب الاقتراح لتقديمه في دور الانعقاد المقبل.

بحسب المادة 103 من اللائحة الداخلية تتم مناقشة التعديلات المقدمة على القانون.

● الجبري: تقدم 33 نائبا حول تثبيت سعر تكلفة الكهرباء كما كانت دون ان يتضرر اصحاب السكن الخاص.

● الغانم: نريد رأي اللجنة.

● الجبري: منح حوافز للمواطنين الذين يساهمون في الترشيد.

● العمر: أسجل تحفظي على التعديلات وسأرفض القانون في مداولته الثانية.

● الغانم: حقك.

● الجبري: مادة 3 تقدمت الحكومة بتعديل على هذه المادة.

● وزير الكهرباء: المادة لم تشمل المالك للشقة، يعامل الكويتي المالك لشقة او مستأجر لها معاملة الكويتي في السكن الخاص.

● عبدالصمد: لماذا لا نسمي ذلك القاطن في الشقة؟

● حماد: هناك ليس محتاجا الى معالجة في المادة 3 لأنه ذكر فيها عنوانه وهناك من المواطنين لديه اكثر من عنوان فلابد من معالجة ذلك.

● الزلزلة: بالفعل يجب أن يكون القاطن حتى لا يتم التلاعب لردع من تسول له نفسه تسجيل الشقة باسم كويتي وهو غير كويتي ساكن فيها.

● طنا: يجب استثناء الكويتيين جميعا.

● التميمي: هناك من لديهم شقق تمليك بالرغم من أنهم غير ساكنين فيها ومستأجرة بهدف الاستثمار.

● عسكر: نحن انتهينا من السكن الخاص ويجب ان يكون المواطن عنوانه على نفس الشقة التي يسكنها.

● دميثير: إلى الآن فيه نقاط غير واضحة بالرغم من أنني عضو في اللجنة المالية، سيكون هناك نزوح من الاستثماري إلى السكن الخاص.

● الحمدان: من لديه أكثر من اسرة لديه أكثر من عنوان «والعناوين بالاستثماري يكون بحسب عقد الزواج لمن لديه أكثر من زوجة».

● الغانم: هناك جزأين الأول متعلق بالساكن وليس المستأجر أو المالك، والآخر مختص بالعنوان، لذلك نحتاج الى تصويتين للتعديلين.

● وزير التجارة: نبدل كلمة كويتي بمواطن حتى تكون الصياغة قانونية.

● الغانم: هذا الكلام تقوله لزميلك حتى يكون صوت الحكومة «واحد».

● حمدان العازمي: نحن رافضون القانون فيجب عليك الرئيس أن تقول الموافقة على القانون بالأغلبية.

● الغانم: وأنا لم أقل بالإجماع وهناك تصويت نداء بالاسم.

● فيصل الشايع: كان موضوع الشرائح على هذه المشكلة ونحن الآن عالجنا الكويتي الساكن في الاستثماري فكيف نعالج الوافد الساكن في السكن الخاص.

● الروضان: قانوناً الإيجار في السكن الخاص ممنوع.

● أحمد القضيبي: هل الدعم للمواطن أم لأصحاب العقار؟ يجب

البقية ص 49

السعدون: المعارضة لا يمكنها مواجهة الفساد منفردة

بدر السهيل

قال رئيس مجلس الأمة الأسبق أحمد السعدون إن المعارضة لا يمكنها مواجهة الفساد منفردة، معربا عن استيائه لعدم اهتمام الناس بالفساد والمفسدين.

جاء ذلك خلال كلمة السعدون في ندوة ملتقى الاثنين تحت عنوان «وثيقة التنفيع الاقتصادي»، واستغرب السعدون قول سمو رئيس الوزراء بأن الإصلاح لا يمكن أن يتم في ظل جهاز حكومي غير كفء وحكومة مترهلة.

وأضاف: من ثلاثة أشهر تم تكليف مجلس الامة بدراسة رفع الدعوم وهذه جزئية لم يجرؤ عليها حتى مجلس 67 المزور.

وبين السعدون: في السابق كان أي مشروع يرجع ويطبق بنظام الـ «B.O.T»، أما الآن فيذهب للهيئة المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص وهي أكبر مفسدة، مضيفاً «ان وزير الاسكان طلب أن يراني وقلت له أتحداك أن تثبت أن التعديلات قام بها الوزير الاسبق، فأنا أعرفه جيدا».

وتطرق السعدون الى البديل الاستراتيجي، مؤكدا انه من المفترض ان يستثنى كل من تعدى راتبه مبلغا معينا، وأن البديل الاستراتيجي يعني إمكانية خفض راتبك بعد التوظيف.

من جانبه، قال النائب السابق فلاح الصواغ، إن الوثيقة الاقتصادية هي مشروع جديد لسرقة البلد مثل الشويخ الصناعية والمحطات وغيرهما، مؤكدا أنه لولا تحرك أحمد السعدون وكشفه حقيقة الوثيقة لتم تمريرها، مؤكدا انه لا يمكن الخوف، وإلا فستذهب المصافي والخطوط الكويتية وسيسرقون كل شيء منا.

وبدوره، قال عضو مجلس الامة المبطل نايف المرداس إن من فشل في استغلال الفوائض المالية من الطبيعي الا يمكنه الإصلاح، فجامعة الشدادية صرفت عليها أموال تكفي لـ 5 جامعات والى الآن لم تنته، لافتا الى أن بداية الوثيقة فيها اعتراف صريح بتقصير الحكومة في استغلال الفوائض، مضيفا انه من الغريب والعجيب أن الوثيقة الاقتصادية والمالية التي عرضتها الحكومة على مجلس الامة الحالي تتضمن ان الدولة تقوم باستكمال المشاريع ومن ثم تعرضها على التاجر، وهذا الأمر يوضح لنا خللا كبيرا في الحكومة.

الكندري: هناك من صوت بالموافقة على الخطة الإنمائية وبها بيع مصافي النفط

الجيران: الخصخصة توجه دولي وتداعيات الربيع العربي

الخميس: مازن الجراح أهان المجلس وعليه الاعتذار رسمياً وعلى الخالد محاسبته

الطريجي: إثارة الوثيقة في الشارع تمهيد لمعركة انتخابية قادمة

الخرينج: كل ما يتعارض مع الدستور أو يضر المواطنين لن نوافق عليه

الحويلة: إحالة الوثيقة إلى اللجنة المالية إجراء لائحي

عبدالصمد: الوثيقة ليست قانوناً بل توجه وسياسة عامة تتذرع بها الحكومة

المعيوف: أطراف خارج المجلس يريدون مخرجاً للعودة إلى الانتخابات

د. يوسف العلي ود. علي العبيدي وياسر أبل وعيسى الكندري

د. احمد مطيع

احمد لاري

ماضي الهاجري وعبدالله العدواني

د.عودة الرويعي

حمود الحمدان

هند الصبيح وم.احمد الجسار

عبدالله التميمي